الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-45
5 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

البنود 2 (و) و4 (أ) و4 (ب) و6 من جدول الأعمال **اللجنة 4، اللجنة 5**

جمهورية إيران الإسلامية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

مقدمة

1 عملاً بالأرقام 211 و212 و213A من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات، ينبغي لمؤتمرات تنمية الاتصالات أن تقوم بجملة أمور منها ما يلي:

1.1 تحديد **الأهداف** و**الاستراتيجيات لتنمية** الاتصالات **العالمية والإقليمية تنمية متوازنة**، مع إيلاء **اهتمام خاص** لتوسيع نطاق شبكات وخدمات **البلدان النامية** وتحديثها، وكذلك **لحشد الموارد** اللازمة لهذه الغاية؛

2.1 أن تكون بمثابة محفل لدراسة مسائل السياسة العامة والتنظيم والتشغيل والقواعد التنظيمية والمسائل التقنية والمالية والجوانب التي تمت بصلة إليها، بما فيها **تحديد مصادر تمويل جديدة** و**استخدامها**؛

3.1 النظر في التقارير التي تعرض عليها و**تقييم** أنشطة القطاع؛

4.1 النظر في **جوانب تنمية الاتصالات** المتصلة **بأنشطة قطاعي الاتحاد الآخرين**؛

5.1 إحالة أمور محددة تندرج في نطاق اختصاصها إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات التماساً **لمشورته**.

وقد أقر المجلس، بموافقة أغلبية الدول الأعضاء، مشروع جدول أعمال هذا المؤتمر استناداً إلى هذه الخطوط التوجيهية. وينبغي لنا أن ندرس الآن كيف سيتناول المؤتمر جدول الأعمال المشار إليه أعلاه. ونقترح أن تجري المناقشات على النحو التالي.

2 الأهداف والخطة الاستراتيجية

1.2 يرجى من المؤتمر أن يحدد أولاً أهداف قطاع تنمية الاتصالات واستراتيجياته، مع مراعاة العناصر المشار إليها في الفقرة 1.1 أعلاه. وقد استعرض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، في اجتماعه الأخير (منتصف يناير 2002 في جنيف)، مشروع الخطة الاستراتيجية التي أعدها مدير مكتب تنمية الاتصالات، وأنشأ فريق تقييم خارجياً لمواصلة استعراض ذلك المشروع وتقديم استنتاجاته من خلال مدير مكتب تنمية الاتصالات إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطة الاستراتيجية للاتحاد حتى يتسنى لفريق العمل دمج المشروع المعني في الخطة الاستراتيجية الشاملة للاتحاد لكي ينظر فيها المجلس كذلك في عام 2002، ولعرضها فيما بعد على مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002. ومع ذلك، فإن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات هو الفرصة الوحيدة والفريدة لاستعراض مشروع الخطة

الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات، مع مراعاة الخطوط التوجيهية العامة المشار إليها في الفقرات الواردة أعلاه، إذا اقتضى الأمر. وتبين تجربة الماضي أن الخطة الاستراتيجية يجب أن تكون، في جملة أمور، **واقعية، وقابلة للتطبيق، وعملية، وقابلة للاستدامة، ومجدية من الناحية التقنية، ومفيدة، ومتوازنة على نطاق العالم، ويمكن إدارتها في حدود الإطار الزمني، وتراعي الموارد المتاحة**، وقبل كل شيء **غير طموحة وتتضمن التزاماً بالتمويل** من جانب الأطراف المعنية.

2.2 ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تراعي الخطة الاستراتيجية المتطلبات والاحتياجات الراهنة والمقبلة للبلدان المعنية، لا سيما متطلبات واحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، مراعاة حقيقية وبناءة. وينبغي من ثم أن تحقق الخطة الأهداف التي حددتها هذه البلدان على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والفردية، بصيغتها المحدثة والمراجعة في المؤتمر.

3.2 ويجب أن تعكس أي خطة استراتيجية هذه العناصر وعناصر هامة أخرى، كما ينبغي أن تقدم حلاً قابلاً للتطبيق على نحو محدد بوضوح وفي إطار زمني محدد سلفاً. ونرى أن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تحدد هذه الأهداف، وأن **تعرّف وتحدد بوضوح كيف يمكن تحقيقها وتنفيذها**.

4.2 ولذا، نقترح أن تقوم لجنة ذات صلة أو فريق عمل منبثق عن الجلسة العامة بإجراء استعراض ودراسة بعناية للمتطلبات والأولويات سالفة الذكر، وتحديثها على النحو اللائق، وإدراجها في مقاصد وأهداف الخطة الاستراتيجية حتى يتسنى تلبية احتياجات هذه البلدان على نحو سليم ولائق في الدورة الإنمائية القادمة.

3 الفجوة الرقمية

1.3 إحدى النقاط الأساسية التي يواجهها هذا المؤتمر، وسبق أن واجهتها مؤتمرات مماثلة للاتحاد، هي سد **الفجوة المتزايدة الاتساع**، في إطار **رسالة الاتحاد واختصاصه**، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال الحصول على المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. وما لم يجر التصدي لهذه المسألة بشكل صحيح من خلال تخطيط حذر ومنطقي وواقعي لتلبية احتياجات ومتطلبات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على النحو الواجب على المدى القصير والمتوسط والطويل، فإن الفجوة التي كانت موجودة وأخذت تتسع منذ الأيام الأولى لنشأة الاتحاد ستظل قائمة وستزداد اتساعاً. فالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لا تتمثل في عدم نفاذ هذه البلدان إلى الإنترنت عالية السرعة أو إلى خدمات تعدد الوسائط التفاعلية، أو إلى أنظمة الاتصالات المتطورة، وإنما تتمثل في **عدم النفاذ ومحدوديته إلى مرافق الاتصالات الأولية والأساسية والضرورية تماماً**، مثل خدمات الهاتف البسيطة ونقل البيانات والتلفاكس والخدمات المشابهة.

2.3 وقد نظم عدد كبير من اللقاءات والاجتماعات والجمعيات والمؤتمرات والندوات، داخل الاتحاد وخارجه، في محاولة لتقليل الفجوة أو رأبها ولكن لم يتم التوصل بعد إلى حلول حقيقية. فما عسى أن تكون المشاكل والعقبات والصعوبات والعراقيل؟

3.3 وعلينا أن نحددها بدقة، مع مراعاة الظروف والأوضاع السائدة في كل حالة.

فمن السهل وضع قائمة بالمشاكل القائمة على أساس نظري وأكاديمي، ولكن من الصعب للغاية حل هذه المشاكل بشكل موضوعي.

4.3 ولا ترتبط الفجوة في حالات كثيرة جداً إلا "بالنفاذ إلى السوق"، و"تحرير الأسواق"، و"البيئة التنافسية"، و"ربحية المشروع"، وهكذا دواليك. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى نشر المعلومات وتبادلها، وموارد القوة العاملة وتدريبها، ووضع إطار العمل التنظيمي المطلوب والقابل للتطبيق، وإسداء المشورة بشأن تخطيط البنية الأساسية لشبكات الاتصالات وتنفيذها تنفيذاً سليماً، وإدارة الشبكات، وإقامة تحالفات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، **ومشاركة القطاع الخاص بنشاط والتزامه جدياً**.

5.3 ويجب دراسة الفجوة/الهوة الرقمية وغير الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من جوانب مختلفة، مثل: أ) الجوانب الجغرافية السياسية؛ ب) الجوانب المالية؛ ج) الجوانب المتصلة بسياسة الاتصالات وبالقواعد التنظيمية؛ د) الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية (فئة الخبراء وفئة الإدارة العليا)؛ هـ) الجوانب المتعلقة بالتحالفات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والجوانب المتصلة بنشر المعلومات وتبادلها.

6.3 ونقترح أن يجري تناول ودراسة مسألة الهوة (الفجوة الرقمية) المذكورة أعلاه من وجهات نظر مختلفة من بين وجهات النظر المشار إليها أعلاه.

4 استعراض التقارير المقدمة وتقييمها

1.4 ينبغي للمؤتمر أن يدرس بدقة تقرير تنفيذ الخطط التشغيلية السابقة، التي كان ينبغي أن تنجم عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المرتبطة بها والمعدة للفترة المناظرة، وأن يبحث المجالات التي نفذت فيها الخطط بنجاح والمجالات التي لم يحقق تنفيذ الخطة فيها سوى نجاح محدود، أو التي لم ينجح فيها تنفيذ الخطة على الإطلاق. وينبغي له بعد ذلك أن يبحث أسباب محدودية النجاح أو عدم النجاح، وأن يقترح سبل وأساليب إزالة هذه العقبات والعراقيل.

2.4 وينبغي للمؤتمر لدى القيام بذلك، فيما يتعلق بالفقرة 1.4 أعلاه والفقرة 2.4، أن يأخذ في الاعتبار الخط التوجيهي المحدد في الرقم 213A من اتفاقية الاتحاد، حسبما يرد في الفقرة 4.1 أعلاه، وأن يكفل مراعاة هذا الخط التوجيهي في الأعمال والمهام بدأ الاضطلاع بها في الماضي، وأنه سيراعى بالقدر الكافي في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في المستقبل، كما ينبغي للمؤتمر أن يأخذ التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء. وتركز الفقرات التالية على هذا الجانب من أنشطة قطاع تنمية الاتصالات.

5 نطاق أعمال وأنشطة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

1.5 لقد استعرضنا بعناية المادة 17A من اتفاقية الاتحاد، واقترحنا على مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002 المقبل، في مراكش، إدخال تعديلات على تلك المادة. ولذا، سنقتصر في تناولنا للمسألة على التعديلات التي تندرج في صلاحيات المؤتمر.

2.5 ونرى أنه إذا تم توسيع نطاق أعمال ومسؤوليات الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لتشمل مسائل لا ترد حالياً في المادة 17A من اتفاقية الاتحاد، وبالتحديد البت في مسائل مختلفة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين عالميين متتاليين لتنمية الاتصالات، بما يتجاوز نطاق الصفة الاستشارية، أي التمتع بسلطة/مسؤولية اتخاذ القرار، فإنه يجب توفير السبل والمرافق الكافية بحيث تكون مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في اجتماعات الأفرقة الاستشارية لتنمية الاتصالات وحضورها هذه الاجتماعات مكفولة تماماً. **ونقترح** في هذا الصدد **أن توفر المنح اللازمة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لتمكينها من المشاركة في أنشطة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، وحضور اجتماعاته**، حيث إن توسيع نطاق أنشطة ومسؤوليات الفريق الاستشاري دون مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالقدر الكافي في اجتماعه سينال من أهداف ومقاصد الاتحاد لأن القرارات المتخذة لن تعبر بالضرورة عن آراء واحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

6 لجنتا الدراسات

1.6 فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات في البنية الحالية للجان الدراسات، فبينما نجد لزاماً علينا أن نلبي رغبات أغلبية الأعضاء على النحو اللائق، ينبغي لنا ألا نغلق الباب أمام إدخال أي تحسينات للاستجابة بشكل مناسب للتغيرات الحثيثة في مجال الاتصالات من ناحية، ولتلبية احتياجات ومتطلبات الأعضاء، لا سيما احتياجات ومتطلبات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من ناحية أخرى. كما أننا نؤيد الرأي المنادي بالحصول على آراء بعض البلدان النامية والمتقدمة بشأن أنشطة لجنتي الدراسات الراهنتين، والحصول على بعض المعلومات عن مدى تحقيق برامج الدراسات التي تضطلع بها لجنتا الدراسات لما يُنتظر منها، مع مراعاة عوامل مختلفة مثل فترة الاستجابة، وقابلية تطبيق التوصيات الموافق عليها، ومدى تنفيذها. ويمكن تطبيق نُهج جديدة إذا حظيت بتأييد الأغلبية، مثل مشاريع تجريبية في مجالات معينة ومحددة سلفاً لمعرفة ما مدى تلبيتها للحاجة بمزيد من الكفاءة دون إدخال تغييرات كبيرة في البنية الحالية.

7 حلقات دراسية دون إقليمية وإقليمية، واجتماعات تحضيرية

1.7 لدى دراسة المؤتمر للحلقات الدراسية والاجتماعات التحضيرية التي عقدها قطاع تنمية الاتصالات خلال الدورة المطروحة على بساط البحث، يلزم أن يكون المؤتمر على دراية بأنشطة القطاعين الآخرين في هذا المجال، لا سيما الأنشطة التي نظمها مكتب الاتصالات الراديوية بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات، أو بشكل مستقل.

وتتسم الحلقات الدراسية المذكورة بأهمية كبيرة وحاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية في مجال إدارة الترددات، أو فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية التي ستضطلع بها المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. ويلزم إجراء دراسة دقيقة لأغراض ومواضيع الحلقات الدراسية، وكذلك المناطق التي تعقد فيها، ووتيرة عقد هذه الحلقات. وينبغي بذل قصارى الجهود لتكييف موضوع الحلقة الدراسية ليلائم الاحتياجات الخاصة لمجموعات البلدان التي تربطها مشاكل أو مصالح مشتركة. ويحسن عدم إثقال هذه الحلقات بمواضيع غير متسقة تقدم كماً هائلاً من المعلومات في فترة قصيرة نسبياً. وبعبارة أخرى، يجب أن تتناول الحلقات الدراسية مواضيع ومجالات محددة. وينبغي عقدها، قدر الإمكان، في مناطق ومناطق فرعية وليس على أساس عالمي إلا إذا كان هناك ما يسوغ ذلك تماماً.

2.7 ويجب توفير أكبر عدد ممكن من المنح للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لا لحضور الحلقات الدراسية فحسب، ولكن أيضاً لحضور اجتماعات لجان الدراسات المختلفة في قطاعات الاتحاد الثلاثة. وينبغي أيضاً تقديم منح لمختلف البلدان النامية وأقل البلدان نمواً للتوجه إلى جنيف والتناقش مع خبراء الاتحاد بشأن مجالات اهتمام رئيسية في حوار مباشر، لا سيما في مجال أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية. ويمكن منح هذا النوع من المنح في فترات تتزامن مع اجتماعات أخرى في جنيف مثل اجتماعات لجان الدراسات، واجتماعات الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات لتحقيق وفورات في تكاليف السفر وبدل الإقامة.

3.7 أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان يلزم الاستعاضة عن المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات بمؤتمرات تحضيرية إقليمية، فإن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يحتاج إلى دراسة نتائج هذا التعديل وفوائد هذا الإجراء ومثالبه. ولا شك في أن أغراض ومقاصد هذه المؤتمرات الإقليمية للاتصالات لن تتحقق بالكامل إذا حلت محلها اجتماعات تحضيرية إقليمية. وربما يفكر المرء أنه حتى مع الاحتفاظ بالاجتماعات الإقليمية في أي شكل، ينبغي عقد اجتماع تحضيري عالمي للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات من أجل تنسيق نتائج هذه الاجتماعات الإقليمية. والفوائد الناجمة عن ذلك هي تمكين المشاركين في هذا الاجتماع التحضيري العالمي (المماثل للاجتماع التحضيري للمؤتمر في قطاع الاتصالات الراديوية)، إذا ما عُقد قبل انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بنحو ستة أشهر، من تحسين عرض احتياجات ومتطلبات كل منطقة، إلى جانب احتياجات ومتطلبات المناطق الأخرى بهدف وضع قائمة عالمية بالمتطلبات والاحتياجات وقائمة أخرى توضح احتياجات ومتطلبات كل منطقة أو منطقة فرعية على حدة، وفقاً للحالة وعلى نحو محدث وبالتنسيق التام مع المناطق الأخرى.